

البطالة والإنتاج والضرائب

ثالث التحديات المقبلة

بقلم: عبد المحسن سلامة

وأفريقيا، واستغلال هذه السوق الواسعة والممتدة في العالمين العربي والإفريقي في زيادة الصادرات المصرية، لكن قبل التصدير لابد أن يكون لدينا إنتاج يكفي احتياجات السوق المحلية ويفيض.

التحدى الثالث للإصلاح الاقتصادى هو تحقيق العدالة الضريبية دون خوف أو تردد.

في مصر هناك قطاع عريض يملك ثروات ضخمة لا يدفعون الضرائب المستحقة عليهم بقصد أو دون قصد، فمنهم المتهربون والمتلاعبون الذين يستحقون الإعدام شنقا، ومنهم من لا يعرف الطريق الصحيح لدفع الضرائب المستحقة عليه.

الأمر المؤكد أن ملف الضرائب في مصر هو أحد الملفات التي تعبر بوضوح عن الخلل الجسيم في المجتمع، وتؤكد عدم وجود عدالة اجتماعية، فهناك حيتان كثيرون يملكون الملايين، ولا يدفعون ضرائب، وإن دفعوا لا يدفعون إلا الفتات، في حين أن هناك فئات أخرى محدودة يتم تطبيق الضرائب عليها بصرامة، وهم أصحاب الدخل الثابتة.

للأسف حتى الآن لا يوجد نظام ضريبي عادل يطبق بصرامة على الجميع دون استثناء، فهناك قطاع ضخم يتهرب من الضرائب حيث يصل حجم التهرب الضريبي إلى أكثر من ٤٠٠ مليار جنيه سنويا أى ما يوازى نحو ٢٣ مليار دولار سنويا، وهو رقم ضخم وخطير يكفي مصر شر القروض والمنح والمعونات.

هناك قطاع ضخم يتم تحصيل الضرائب منه عشوائيا هو قطاع الاقتصاد غير الرسمي، وتبلغ قوته نحو ٥٠٪ من اجمالي الاقتصاد القومي.

صحيح أن المسألة متراكمة وليست أزمة الحكومة الحالية، لكنها متوارثة ومنذ عقود طويلة، لكن الأمر يستحق أن تعطى له الحكومة الأولوية العاجلة.

قطاعات ضخمة لا تخضع للمحاسبة الضريبية العادلة مثل تجارة الأراضى والعقارات، وتجارة الألبان، والأعلاف، والأسمدة، والخردة، ومصانع بير السلم بكل أنواعها، والكثير من الأنشطة التجارية والصناعية المختلفة. أيضا فإنه من المهم أن تدرس الحكومة فكرة الضريبة التصاعدية التي تطبق في العديد من البلدان الرأسمالية، ومنها أم الرأسمالية «أمريكا».

في أمريكا هناك ٣ أنواع من الضرائب منها الضرائب المركزية ومنها ضريبة الإقليم، أو الولاية، ثم أخيرا ضريبة المدينة وتصل إجمالى الضرائب في أمريكا إلى ٤٢٪ في حين تصل الضرائب في الصين إلى ٣٥٪، وبالتالي لا خوف من الضرائب التصاعدية على الاستثمار أو هروب المستثمرين.

الإصلاح الضريبي ضرورة عاجلة سوف تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، والتخفيف من الضغط الزائد على الطبقة المتوسطة التي تتحمل معظم الأعباء.

الأمر المؤكد أن الفترة المقبلة سوف تشهد انطلاقة كبرى للاقتصاد المصرى ليعود عافيا وقادرا على مواجهة كل التحديات ومحققا طموحات الشعب المصرى وأماله في كل المجالات بعد أن أجتاز عنق الزجاجة في عملية الإصلاح الاقتصادى الصعبة والمعقدة.

لا يقلل أن تستمر فاتورة استيراد السلع الغذائية أكثر من ١٢ مليار دولار لتشمل تقريبا كل شيء وأى شيء بدءا من الفول، ومرورا بالعدس والزيت، وانتهاء باللحوم والدواجن والأسماك.

ما فعله الرئيس خلال المرحلة الماضية من إنشاء المزارع السمكية في بركة غليون، وشرق بورسعيد، واستصلاح المليون ونصف المليون فدان، وإقامة الـ ١٠٠ ألف صوبة التي يوازى إنتاجها مليون فدان تقريبا، وكذلك مشروع المليون رأس ماشية وغيرها من المشروعات هي جزء من خطة طموح لتعزيز الإنتاج المحلي، وسد الاحتياجات الأساسية للمواطن من تلك السلع، إلا أن الأمر يحتاج إلى استمرار

مضاعفة تلك الجهود في كل المجالات لتعزيز الاقتصاد الإنتاجى على كل الأصعدة.

لا بد أن تنتهى ظاهرة الاستيراد العشوائى لكل شيء، وأن تكون هناك خطة إحلال للمنتج المحلى فى كل القطاعات تمهيدا لبدء مرحلة تصدير المنتج المصرى بعد كفاية السوق المحلية أولا، ثم تصدير الفائض بعد ذلك.

نحتاج إلى ثورة صناعية شاملة خلال الولاية الثانية للرئيس تتضمن افتتاح المصانع المغلقة وحل مشكلاتها، ورصد كل مواضع الخلل فى الصناعة المصرية، ومعالجتها، ولا مانع من تقديم حوافز استثمار جديدة لتشجيع الاستثمارات فى المجالات الصناعية التى تعاني من فجوة بين الإنتاج والاستهلاك من أجل سد تلك الفجوة بإقامة المصانع والمشروعات الكفيلة بحل تلك الأزمة.

التوسع فى الإنتاج الصناعى والزراعى سوف يسهم فى تخفيض فاتورة الاستيراد، وزيادة الصادرات، وبالتالي عودة الكرامة للعملة الوطنية «الجنيه» بعد أن شهد تراجعاً حاداً بعد التعويم نتيجة انخفاض الإنتاج، وزيادة الواردات وانخفاض الصادرات.

لن تعود للجنيه قيمته إلا بعد زيادة الإنتاج، ليعود الجنيه ملكا متوجا داخل وطنه، أما استمرار الوضع الحالى فهذا يعنى استمرار تذبذب قيمته وعدم استقراره. زيادة الإنتاج معناه أن تتحول مصر إلى صين للعرب

فيما يتعلق بالبطالة فهي التحدى الأكبر للحكومة خلال الفترة المقبلة.. صحيح أن معدلات البطالة انخفضت بعض الشيء وسجلت تلك المعدلات انخفاضا واضحا خلال النصف الأخير من العام الماضى طبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بعد أن بلغت ١١,٩٪ مقابل ١٢,٦٪ فى العام قبل الماضى حيث بلغ عدد عاطلين عن العمل خلال تلك الفترة ثلاثة ملايين ونصف المليون عاطل بانخفاض قدره ١٢٧ ألفا عن عام ٢٠١٦.

رغم ذلك فإن التحدى مازال كبيرا لخفض معدلات البطالة إلى نصف معدلها الحالى بما يضمن تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة الشابة وانتشالهم من العوز والبطالة والأحباط.

البطالة مشكلة في كل الأحوال، وهى مشكلة كل بيت الآن، والعاطل هو مشروع مجرم أو إرهابى أو فاسد أو محبط، وبحسبة بسيطة فإن الأسرة التى يعمل بها أكثر من فرد أفضل حالا بالتأكيد من الأسرة التى يعمل بها فرد واحد، أى أن هناك عائدا مباشرا على كل الأسر المصرية من انخفاض معدلات البطالة خلال المرحلة المقبلة.

الشباب لا يريد أن يكون وزيرا أو مسئولا لكنه يريد فرصة عمل جادة وحقيقية.. تدر عائدا مناسباً وتوفر له الحياة الكريمة.. أما أن يكون وزيرا أو مسئولا فتلك قصة أخرى لها ألياتها وظروفها، ولا تهم القطاع العريض من الشباب الباحث عن الحياة الكريمة.

يرتبط بالبطالة التحدى الأهم وهو تحويل هيكل الاقتصاد المصرى من الاقتصاد الريعى إلى الاقتصاد الإنتاجى. لا يمكن لدولة مثل مصر يفوق عدد سكانها أكثر من ١٠٠ مليون نسمة أن تعيش على الاستيراد، وأن يستمر الوضع الحالى المختل الذى لا يكفي فيه الإنتاج سوى نسبة ضئيلة من الاحتياجات، مما أدى إلى خلل خطير فى الميزان التجارى.

تحويل الاقتصاد المصرى من الاقتصاد الريعى إلى الاقتصاد الإنتاجى يحتاج إلى خطة محكمة وواضحة المعالم يتم تنفيذها خلال مدة زمنية محددة بحيث يصبح الاقتصاد المصرى اقتصادا إنتاجيا فى المقام الأول، ولا مانع من استمرار الاقتصاد الريعى إلى جواره، حيث يتميز الاقتصاد الإنتاجى بالقدرة على النمو الدائم والصمود فى مواجهة العواصف والتقلبات أيا كان سببها، فى حين أن الاقتصاد الريعى سريع الانهيار والتدهور، لكن ليس معنى ذلك إهمال الاقتصاد الريعى ومن المهم أن يسيّر الاقتصاد الوطنى على «عكازين» إذا جاز التعبير وهما: الأول الإنتاج، والثانى الخدمات والسياحة وكل ما يتعلق بالاقتصاد الريعى، وبذلك نضمن أن يحقق الاقتصاد المصرى قفزات هائلة، كما فعلت الدول التى سبقتنا كالصين والهند وإندونيسيا وماليزيا، وهى الدول التى استطاعت خلال فترة زمنية قصيرة القفز بسرعة الصاروخ فى المجال الاقتصادى، وغزت منتجاتها دول العالم المختلفة بسبب تركيزها على الإنتاج أولا، ثم الاهتمام بالمجالات الأخرى ثانيا.